كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

المرحلة الثانية

المادة: محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح.

المحاضرة الاولى: مفهوم وخصائص الوحدات غير الهادفة للربح

مقدمة

اصبح إنشاء المنضمات والجمعيات الخيرية (غير الهادفة للربح) وانتشارها في الوقت الحاضر من ابرز الظواهر الايجابية في المجتمعات المعاصرة، وذلك للمهمة الانسانية الكبيرة والمميزة التي تقوم بها في مجتمعاتها، وتعزيزها للوحدة وللروابط الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع بمستوياته كافة. واسهاماتها في ايجاد مجتمعات صالحة مترابطة قادرة على توفير سبل الحياة الكريمة لأفرادها وتنميتها والعناية بذوي العوز والحاجة من فقراء ومحتاجين ، وأيتام، وكذلك دعمها وتأصيلها للروح التطوعية التي تعد احد ركائز بنات الذات الاجتماعية، ومكوناً حيوياً للاقتصاد الوطني، إذ تسهم هذه المنضمات إسهاماً فاعلاً في تقديم جميع الخدمات الاجتماعية سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تنفيذ العديد من البرامج المتكاملة في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والمحافظة على البيئة. أن العديد من هذه المنظمات تتميز بتعدد انشطتها مما يجعلها في بعض الاحيان تدر عائدات كثيرة ، كما انها تمتلك أموالاً كثيرة من الهبات والتبرعات وفي ظل غياب الرقابة والمتابعة المستمرة وتقييم الاداء وضعف التقرير المحاسبي عرضاً وإفصاحاً وقياساً، فقد يتسبب هذا في ظهور الكثير من الاخطاء المالية، مما يؤدي الى عدم الدقة في اتخاذ القرارات، سواء كان ذلك من جانب القائمين على ادارتها ام من جانب الممولين والمتبرعين، والذي يؤدي الى تقليل موارده المالية والاقتصادية ويؤثر على استمراريتها. ومن هنا تظهر اهمية اجراءات المحاسبة بوصفها الالية التي تساعد هذه المنظمات في توفير الثقة المستمدة من الافصاح والشفافية المالية (الافصاح المحاسبي) وغير الصحيحة والموثقة، ويتطلب الامر لضمان استخدام هذه المنظمات للموارد المتاحة لها بكفاءة وفعالية ضرورة الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي توضح قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها من ناحية وتتمكن من تقييم ادائها

مفهوم الوحدات الغير هادفة للربح

يقصد بالوحدات الغير هادفة للربح بأنها وحدات اقتصادية قانونية توفر خدمات ومنافع اجتماعية وثقافية ورياضية دون أن تسعى لتحقيق أرباح لأي مالك، وتتصف حقوق الملكية بأنها غير قابلة للبيع أو المتاجرة، وإذا كانت بعض التنظيمات تقدم خدمات بمقابل رمزي، فأن أي زيادة في ايراداتها تستخدم في تحسين الخدمة أو توسيع نطاق أدائها.

الخصائص المميزة للوحدات غير الهادفة للربح

من أهم الخصائص المميزة للوحدات غير الهادفة للربح

١. عدم وجود حافز للربح، وهي أهم خاصية تميز الوحدات الغير هادفة للربح لعدم وجود حقوق ملكية خاصة يمكن بيعها أو المتاجرة فيها، وقد تقدم هذه الوحدات خدماتها بمقابل بسيط ولكن هذا ليس بدافع للربح وإنما لتغطية جزء من التكاليف.

٢. حقوق ملكيتها لكيان اجتماعي أو حكومي ولا تنتقل هذه الملكية بالتداول بين الافراد كما هو الحال في الوحدات الهادفة للربح، ويكون لها شكل رسمي له صفة الدوام يمثل شخصيتها المعنوية المستقلة.

٣. يتولى ادارتها مجموعة من الافراد من داخلها في إطار المشاركة التطوعية، ينتخبون بالاقتراع العام أو يعينوهم من قبل الحكومة حسب الظروف القانونية لكل وحدة.

٤. تتمثل اهم انشطتها في تقديم المنافع والخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعي والخيري والثقافي والرياضي.

٥. تتمثل اهم مصادر التمويل بالتبرعات والرسوم والاعانات والهبات من الحكومة والافراد، كما انها معفاة من الضرائب على رأس المال والدخل لأنها تسهم بالتنمية الاجتماعية والأعمال الخيرية.

٦. تحاول إدارتها تحقيق التوازن بين الايرادات وبين مصروفات أداء الانشطة، ويغطى العجز أن وجد عن طريق الاعانات والهبات وبوجه الفائض لتنمية وتطوير الانشطة الاخرى.

أنواع المنظمات غير الهادفة للربح

تتنوع المنظمات غير الهادفة للربح في العالم شرقا و غربا إلى درجة يصعب معها حصرها، لكنها لا تخرج عن الأنواع الثلاثة التالية: ١

١. المنظمة الخيرية الخاصة: و هي التي تنشأ بتخصيص مال معين لمدة غير معينة للعمل ذي صفة إنسانية أو علمية أو فنية، أو لأي عمل آخر من أعمال البر و الرعاية أو النفع العام دون قصد الربح المادي، و تقتصر منفعتها على أفراد أو جهات معينة أو تنحصر عضويتها في أشخاص معينين و ذلك وفق نظامها.

٢. الجمعية الخيرية: تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية نقدا أو عينا و الخدمات التعليمية أو الثقافية أو الصحية مما له علاقة بالخدمات الإنسانية دون أن يكون هدفها الحصول على الربح المادي.

٣. المنظمات الخيرية و الجمعية الخيرية ذات الصفة العامة: و هي كل جمعية أو منظمة يقوم الأفراد بأنشائها بغية تحقيق مصلحة عامة، مثل إنشاء دار لرعاية الأيتام أو جمعية للدفاع المدني، وتتجلى أهميتها في أنها تستهدف تحقيق المصلحة العامة شأنها في ذلك شأن الإدارات العامة.

كما أن هناك تقسيمات أخرى، تتضمن أربعة جوانب هي: ٢

منظمات حكومية: يضمها تشريع و تمويل حكومي.

منظمات أهلية: تقوم بالجهود الأهلية و يمولها الأهالي مثل الجمعيات الخيرية الخاصة. •

منظمات مشتركة: يشترك في إدارتها و تمويلها الحكومة و الأهالي. •

منظمات دولية: و هي منظمات الرفاهية الاجتماعية مثل منظمة اليونسكو و المنظمات التابعة للأمم •المتحدة.

طبيعة أنشطة الوحدات غير الهادفة للربح

الأنشطة الأساسية للوحدات غير الهادفة للربح .

تباشر الوحدات غير الهادفة للربح مجموعة من الأنشطة المختلفة لتحقيق مقاصدها الأساسية ، تتمثل فى تقديم الخدمات والمنافع الاجتماعية والخيرية للناس وما في حكم ذلك ، من بين هذه الأنشطة ما يلى :

أولاً : تقديم الخدمات والمنافع اللازمة للمجتمع حسب الوارد في العقود واللوائح الواردة فى مواثيق إنشاء تلك الوحدات ، ومنها على سبيل المثال :

. التكافل والضمان الاجتماعي للأفراد على اختلاف أطوار حياتهم من الطفولة إلى الشيخوخة .

. التوعية والثقافة الدينية .

. الرعاية الصحية للمعوزين .

. المساهمة في حماية البيئة من كافة صور التلوث .

. المساهمة في نشر الوعى الثقافي والاجتماعي والديني .

. المساهمة في رعاية المعتقلين والمسجونين وأسرهم .

. تقوية الصداقة بين شعوب العالم .

ثانياً: حث الناس على التبرع والعطاء والتعاون على البر والخير من خلال مساهماتهم المالية والعينية والدعوية والمعنوية وذلك من خلال حملات التوعية والدعوة إلى الخير والبذل والعطاء

ثالثاً : المشاركة مع المؤسسات والمنظمات والهيئات المحلية والعالمية في كافة الأنشطة المرتبطة بمقاصدها الأساسية ومنها التنمية الاجتماعية والخيرية وما في حكم ذلك .

رابعاً : المساهمة في تأسيس دور العلم والثقافة وتنمية المجتمع وما في حكم ذلك لرفع المستوى العلمي والثقافي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع ، وكذلك لإعداد الدعاة والمصلحين في ضوء قيم وأخلاق وآداب وسلوكيات المجتمع .

خامساً : المساهمة في حل مشكلات الناس بالطرق الودية مثل لجان التحكيم الودى .

الفروق الأساسية بين الوحدات الهادفة للربح والوحدات غير الهادفة للربح .

تؤثر مقاصد وأنشطة وطبيعة الملكية والربحية والمسئولية الاجتماعية والبيئية على الوحدات الهادفة وغير الهادفة للربح ومن ثم تظهر العديد من الفروق بينهما ، وتحليل ذلك على النحو التالي :

أولاً : تعتبر الغاية الأساسية للوحدات الهادفة للربح هو تعظيم الربحية وتعظيم الثروة لحقوق الملكية ، ولكن غاية الوحدات غير الهادفة للربح هي تقديم منافع وخدمات ذات طابع اجتماعي وخيرى وثقافي وما في حكم ذلك بدون عوض أو بعوض قليل .

ثانياً : يمتلك الوحدات الهادفة للربح الملاك (شركاء . مساهمون . .....) ويتمثل رأس المال في صورة حصص أو أسهم ، بينما يمتلك الوحدات غير الهادفة للربح المجتمع الذى يقدم أفراده المنافع والخدمات ... وعندما تصفى تؤول ملكيتها إلى الدولة ، فهي ملكية مجتمعية .

ثالثاً : يدير الوحدات الهادفة للربح الملاك أو من ينوبون عنهم مثل : مجلس الإدارة في حالة شركات الأموال ، أو الشركاء في شركات الأشخاص ، بينما يدير الوحدات غير الهادفة للربح فى الغالب مجلس إدارة منتخب أو معين يعمل طواعية كما هو الحال فى الجمعيات الخيرية والاجتماعية والدينية .

رابعاً : يضبط أنشطة الوحدات الهادفة للربح مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنبثق من مقاصدها الأساسية المتمثلة فى الربحية ، بينما يحكم أنشطة الوحدات غير الهادفة مجموعة من القواعد والمبادئ

التي تنبثق من رسالة تقديم الخدمات والمنافع الخيرية والاجتماعية والدينية والمرتبطة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والمسئولية الاجتماعية ونظم الدولة الاجتماعية .

المعوقات التي تواجه المنظمات غير الهادفة للربح

١- معوقات تتعلق بالبنية التنظيمية:

- ضعف البناء المؤسسي بشكل عام و سيطرة بعض الأفراد على الأنشطة و التمويل. •
- ضعف التوافق بين الهياكل الإدارية و أهداف المنظمة. •
- المقرات غير الملائمة لأنشطة المنظمة.
- عدم وجود فروع للمنظمة في المناطق الريفية و النائية. •
- عدم وضوح المهام و الصلاحيات الإدارية لأفراد المنظمة. •
- المركزية و ضعف مبدأ التفويض.

٢- معوقات في القيادة و الإدارة:

- ضعف أهلية أكثر مجالس إدارة المنظمات. •
- ضعف البرامج التدريبية لقيادات المنظمة. •
- التدخلات الخارجية في قرارات و أعمال المنظمة. •
- ضعف الرقابة و التقويم المستمر لأعمال المنظمة
- ضعف التقنية و ضعف استخدام الحاسب الآلي و برامجه في أعمال المنظمة. •
- انعدام التنسيق مع منظمات أخرى.

٣. معوقات في الموارد المالية:

- محدودية الموارد المالية. •

- عدم استثمار المنظمة الفائض عن حاجتها التشغيلية. •
- اعتماد الموارد المالية أساسا على التبرعات و الهبات، و عدم السعي لتكوين أوقاف تعتمد عليها المنظمة، في الإنفاق الدائم و غير المشروط على أنشطتها من قبل المانحين.
- عدم توفر الخبرات الكافية في المجال المالي. •
- ضعف الرقابة المالية. •
- ضعف إتباع مبدأ الشفافية في التعاملات المالية

٤. المعوقات الموضوعية التي تعيق المنظمات عن ممارسة أنشطتها:

- ضعف الإعلام الداعم لأعمال المنظمات الخيرية و الترويج لها. •
- ضعف الدعم و التمويل الحكومي. •
- تغير الظروف المحيطة بمعدل أسرع من تعديل أهداف المنظمة. •
- ضعف دعم القطاع الخاص للعمل الخيري. •
- ضعف تأييد المجتمع للبرامج و الخدمات التي تقدمها المنظمات الخيرية. •
- ربط الممولين الخارجيين تمويلهم بأهدافهم، و ليس بأهداف المنظمة و حاجة المجتمع. •
- ضعف ثقافة المجتمع بأهمية عمل المنظمات الخيرية. •
- عدم إدراك صانعي السياسات في الحكومات لدور المنظمات الخيرية في التنمية. •
- تعقيد الإجراءات في الجهات الحكومية التي تتعامل معها المنظمات الخيرية. •